

## اتهمت الحكومة بالتضييق على الحريات العامة

### الأحزاب الأردنية تطالب بقانون انتخاب جديد الخليج 2-5-2007

#### عمان - "الخليج":

رفضت السلطات الأردنية، الموافقة لـ 28 حزبا معارضا ووسطيا على تنظيم اعتصام كانت تنوي تنفيذه اليوم أمام مقر رئاسة الحكومة احتجاجاً على قانون الأحزاب الجديد الذي يهدد بإغلاق عدد كبير منها. وقررت الأحزاب عدم تنفيذ الاعتصام خشية الاصطدام مع الحكومة وأجهزتها الأمنية، فضلا عن إعلانها رسميا قرار الطعن في دستورية القانون أمام محكمة العدل العليا.

وقالت في بيان مشترك أصدرته أمس إنه من دون إصلاح سياسي "لا يمكن تحقيق أية إصلاحات اقتصادية، والإبقاء بالتالي على وطننا أسيرا للاملاءات الخارجية سياسيا واقتصاديا وتعميق الاحتقان الداخلي". وجاء بيان الأحزاب الـ 28 من أصل 35 حزبا أردنياً قائما حاليا، بعد اجتماع في مقر حزب العهد الوسطي بحث في تداعيات إقرار القانون الجديد، قال البيان انه "يحمل قيودا كثيرة"، وينطلق من "المنطلقات الأمنية والتهديد بالعقوبات المختلفة، كالحبس والغرامات المالية".

وأفاد البيان الذي وقع عليه أيضاً حزب الأرض العربية، الذي يقوده وزير التنمية السياسية محمد العوران، بأن "الخروج من الأزمة المتعددة الأوجه" في الأردن، "يتطلب إصلاحا سياسيا شاملا".

وطالبت الأحزاب الحكومة بقانون انتخاب بديل لقانون الصوت الواحد، يستند إلى القائمة النسبية كليا أو جزئيا وعدم وضع قانون الأحزاب الحالي قيد التنفيذ.

واتهمت في بيان لها صدر أمس الحكومة بـ"التضييق على الحريات العامة والتراجع عن نشر الديمقراطية"، ما رأت فيه الأحزاب نفسها "تعبيرا عن تجاهل الإرادة السياسية، واستهداف محاصرة مشروع الإصلاح السياسي".

ودعت، في السياق ذاته إلى إلغاء القوانين الأخرى المقيدة للحريات الديمقراطية، وإباحة الحق الدستوري للشعب الأردني في حرية التنظيم والتعبير حسب النص والشروط الدستورية، والعودة إلى الشعب لمراجعة السياسة الاقتصادية التي تجلب الجوع والفقر والبطالة للشعب وتزيد المديونية والارتباط التبعي بالخارج، على حد رأي الأحزاب.

واعتبرت الأحزاب ان من القيود "غير الدستورية" "إلغاء قاعدة المواطنة والاستعاضة عنها بالتقسيم الجغرافي للمواطنين الأردنيين"، في إشارة إلى اشتراط القانون الجديد للأحزاب الذي دخل حيز التنفيذ قبل أسبوعين أن يكون المؤسسون من خمس محافظات على الأقل وبنسبة 10% لكل محافظة